المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٩٢

مجلس الشعب يضع للحكومة خريطة بأولويات القضايا التى لاتقبل الانتظار :

بدء الصرف لصغار المودعين دون انتظار التصرف فى أصول شركات الأموال

لعل مايميز جلسة مجلس الشعب الصباحية امس التي راسها الدكتور فتحي سرور وتحدث فيها ١١ نائبا منهم نائبان مستقلان . وواحد عن حزب التجمع ان القاسم المشترك الاعظم للقضايا التي تم تغييرها هو محاربة الفساد وتطبيق القانون من اين له هذا . ومنح الاولوية المطلقة لصغار المودعين بشركات توظيف الاموال ليحصلوا على جزء من مستحقاتهم دون انتظار لحين التصرف فى اصول هذه الشركات .

وقد وجه النواب تحذيرات للحكومة من سياستها المعلنة تفاديا للآثار السلبية لها ..

تحذير من البطء فى الاصلاح . لانه يطيل مدة المعاناة .... تحذير مصحوب بالرفض لسياسة احتكار الخدمات لمصلحة المدن على حساب الريف . وتحذير من الافراط فى التفاؤل بشأن دور الصندوق الاجتماعى فى معالجة البطالة ... تحذير من افلاس الخزانة حيث ان الواجب ان تكون اداتنا للتنمية وليس لمجرد سد العجز فى الموازنة .

تحذير من ترك الودائع تتراكم والبنوك لم تعد راغبة فى قبول المزيد منها بسبب اسعار الفائدة على الودائع .

وعلى عكس ماطالبت به المعارضة امس فان الدكتور حلمي نمر الذى تحدث قائلا ان سياسة التدرج تؤدى الى البطء فى الاصلاح وطول مدة المعاناة ... واستحدث النائب عبارة جديدة اسماها « السرعة المعتدلة » وفى اطار فلسفة السرعة طالب النائب بسرعة استثمار المدخرات المتراكمة بعد ان اصبحت البنوك تتحفظ فى قبول ودائع جديدة لكن النائب عاد ليطالب الحكومة بعدم التسرع فى الضريبة الموحدة مالم يبدأ اولا تطوير الجهاز الضريبي ..

لكن النائب اكد ان هناك متهربين يجب ملاحقتهم . وعلى الحكومة ايضا ان تضبط نفقاتها

وحذر النائب وهو استاذ مالية من التضخم فى مديونية الحكومة الداخلية ... اذا لم يتم تحديد المشروعات الاستثمارية التى توجه اليها حصيلة اذون الخزانة .

وانتقد النائب سياسة الحكومة غير الواضحة فى بيع مشروعات القطاع العام ... هناك تصريحات متعارضة مع السياسة المعلنة ... هل يباع قطاع الخدمات . دون الانتاج ؟ وهل الهدف مجرد اصلاح الادارة ؟ بالقطع هناك بلبلة فى الرأى العام لايحسدها المناخ الاستثمارى !! ورفض النائب منح قروض للشباب دون وجود مشروعات مدروسة ووصف هذه العملية بانها اهدار للمال العام . ويقترح توجيه هذه الاموال للتدريب .

ودون اى حماسية او شعارات على حد تعبير الدكتور نمر طالب باعادة النظر فى سياسة التعليم . ووصف التعليم المقترح بوضعه الحالى بانه كارثة على التعليم لانه يضيف عبئا جديدا على البطالة . وتساءل كيف يؤهل الطالب الذى يدفع الف جنيه ويحضر مرة فى الاسبوع .

ويتقدم النائب باقتراح يطلب فيه من الحكومة المبادرة الحاسمة باعادة مستحقات المودعين بشركات توظيف الاموال ولو خلال ١٠ سنوات . ويبدأ السداد لأصحاب الايداعات المتواضعة دون انتظار بيع الاصول جميعها لأن المودع طال انتظاره .

وفى اطار الكلمات التي تناولت اقتراحات محددة للحكومة طرح النائب محمد قنديل ان تقوم الحكومة ببيع مشروعاتها بالمحافظات للشباب مع مساعدته بالمال على الشراء بدلا من بيعها بثمن بخس لأصحاب الفلوس من المتاجرين .

وعلى الرغم من ان الدكتور محمد عبد اللاه هو احد القيادات البرلمانية القليلة المعنية بشئون السياسة الخارجية بصفته [illegible] العلاقات الخارجية الا ان الجانب الاقتصادى قد طغى على كلمته فى الرد على بيان الحكومة حيث قال انا اعلم ان الحكومة تبذل جهدا فى مجال ترشيد الانفاق العام لكن هناك مشروعات انشأتها الدولة وصرفت عليها المليارات وفاجأ بانها تباع وانا اسأل هل حصيلة البيع تتناسب مع مانتم انفاقه ؟

اننا نؤمن بان السياسة الواقعية هى التى سوف تؤدى الى نتائج ايجابية فى الاقتصاد وقد اكد ذلك حرص الرئيس مبارك على دفع الحركة الاقتصادية نحو الواقعية . ويبقى دور الحكومة فى تدعيم مناخ الاستثمار الذى يتطلب التقدم بقوانين للتأمين على الودائع المصرية لمواجهة اى حالات طارئة .. التأمين على الصادرات لحماية المصدرين وتطوير سوق المال بشكل فاعل ومؤثر واعادة النظر فى النظام الضريبى المصرى مع ملاحظة ان رفع سعر الضريبة لن يؤدى الى زيادة الحصيلة بل انه يؤدى الى التهرب الضريبى من هنا يصبح ضروريا تحقيق التوازن فى النظام الضريبى امرا هاما بشرط ضمان مصلحة الدولة والممولين معا .

وابدى دهشته من بعض القوانين التى اصبحت رادعة للمجتمع عليه دون الجانى مشيرا الى ان مصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى لايحترم فيها عداد التاكسى لأن سعر العداد لايتناسب مع التكلفة الحقيقية لتشغيله .

وطلب من الحكومة البحث عن وسيلة لتحقيق الانتماء لدى العاملين بالشركات من خلال تمليكها لهم وتعديل الهيكل التمويلى لها للمساهمة فى دعم الاقتصاد المصرى .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وفى اطار التنسيق الحزبى ركز نظمى واكد حزب التجمع على نقطة الجداول الانتخابية كمقدمة لتطوير الديمقراطية خاصة بعد ان سادت البلطجة والعنف فى العملية الانتخابية الامر الذى ادى الى احجام الكثيرين عن المشاركة السياسية .

وعندما حيا النائب الحكومة لوقفها فى مناصرة ليبيا ضد التهديدات الأمريكية ارتفع صوت فى القاعة يقول ان عبد السلام جلود « يشتم » مصر يا جماعة رغم ان مصر تدافع عن ليبيا .

وتبين ان هذا الصوت صوت محمد خليل حافظ الذى لا يتكلم كثيرا فى هذا المجلس .

وعاد نظمى واكد ليطلب من الحكومة مساندة العراق فى محنته لأن ابناءه هم

وتعود الكلمة الى المستقلين حيث يشير النائب محمد السنديونى لقضية خطاب النوايا لصندوق النقد التى تصر الحكومة على عدم تقديمه حتى الآن . وهو الامر المرفوض .

وانتقل الى ماساة بنك الاعتماد كما وصفها النائب واشار الى ان هناك ٦ مليارات جنيه مصرى تمثل مديونية البنوك المصرية منهم ١٠٠ عميل مديون بما يجاوز ٥ مليارات متصفقا من هم هؤلاء الناس .

وتساءل هل اذون الخزانة التنمية لم تسد عجز الموازنة ؟

• اين مستحقات العاملين بالعراق ؟

ما هى حكاية وزير البترول السابق المليونير ؟

هل دخله من مصادر مشروعة ام بسبب الفساد ؟

وانبرى كمال خالد فى طرح قضايا محلية مشيدا باستجابة الحكومة لحل مشاكل صناعة الموبيليا والتى كانت ضريبة المبيعات من وجهة نظره احد الاسباب فى القاتير على هذه الصناعة والتى اسماها لهذا السبب بانها « جريمة المبيعات » .

وواصل كمال خالد شكره لرئيس الوزراء على حماية الصيادين المصريين ومنع الاعتداء عليهم وقال ان هناك وزارات اسماها وزارات الخط كالصحة والتعليم وهى فى حاجة الى زيادة ميزانياتها لمواجهة طوفان الأمراض الذى استشرى داخل جسد الشعب .

وقام عبد الأحد جمال الدين لينحدث لاول مرة بصفته مقررا لتقرير الرد على بيان الحكومة مشيرا الى ان التقرير راعى مالتزامه المعترضة فى تنقية جداول الانتخاب وماحدث فى العراق مؤكدا على ان المسئول عن ماساة شعب العراق هو النظام العراقى .

وطلب الدكتور احمد سلامة ممثل الحكومة التعقيب ليؤكد ان تصفية الديمقراطية لا يعنى عدم الامن والاستقرار فى المجتمع ابدا واستخلف الدكتور كمال خالد البيت الحكومة هى التى التزمت بعدم استخدام هذا القانون الا فى محاربة التطرف والمخدرات ؟ .

فيما عدا ذلك فهناك حوادث فردية لم تتراجع الحكومة فى مواجهتها فى حدود تطبيقه القانون .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية